

الحالة العراقية في ظل الاحتلال ومقترحات لإحلال الأمن والسلام والاستقرار

لما كانت رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في العالم العربي وإفريقيا تُعنى بالقيام بدور فعال في تقوية روابط التعاون بين الدول العربية والإفريقية في نطاق احترام التنوع الثقافي، وفي أداء دور أكثر فاعلية، وتأثير في مضمار الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على أسباب التوتر والعنف، والإسهام في استتاب الأمن والسلام في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط والعالم، والعمل على تحقيق جسر مهم من التواصل والتعاون بين إفريقيا والعالم العربي لتمكين المنطقة من تسخير إمكاناتها للاستفادة من النزعة الدولية العالمية نحو التكتلات الإقليمية.

ولما كانت الرابطة تنهج أسلوب التشاور حول القضايا المتعلقة بالمصالح المشتركة في مختلف المجالات الوطنية والدولية كآلية عمل لتشجيع ودعم وتقوية التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول العربية والإفريقية، وفي العالم أجمعه واتخاذ التوصيات وتبني القرارات العملية إزاءها.

ووفقاً لهذا النهج التشاوري، وحرص الجميع على مواجهة مختلف التحديات، فقد بحثت الدورة الثانية لمؤتمر الرابطة خلال الفترة من 8-9 مايو 2007 في أكثر القضايا الراهنة المؤثرة لشعوب الرابطة والمنطقة والعالم، تم فيها تداول العديد من القضايا والتعامل معها من خلال آليات عملية، ومنها تشكيل لجنة للرابطة لحل الأزمات وإحلال الأمن والسلام في إفريقيا والعالم العربي، تسمى اللجنة السياسية لمساعدة حل الأزمات. ومن ضمن مهام هذه اللجنة دراسة الأزمات السياسية والإنسانية في إفريقيا والعالم العربي بالتشاور مع رئاسة الرابطة والأمانة العامة، وحيث أن بحث الحالة العراقية في ظل الاحتلال يأتي في مقدمة القضايا والأزمات محل اهتمام اللجنة السياسية المذكورة؛ فإن هذه الورقة تبحث في الحالة العراقية هذه، وتضع مقترحات على درب السلام، وإحلال الأمن والاستقرار في العراق.

الحالة العراقية في ظل الاحتلال:

مضى على غزو العراق واحتلاله أربعة أعوام ونصف، ولا يزال أهله يبحثون عن الأمن والأمان، والسلام والاستقرار، وهم قبل الغزو والاحتلال تعرضوا لحصار جائر بدعوى البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وترتب على الحصار لأكثر من عقد من الزمن إضعاف مؤسسات الدولة، وتجاوزها إلى إلحاق الضرر بعموم الشعب العراقي، وأثر على معيشتهم، وأهلك الزرع والضرع، ونقى العظم. ثم جاء الغزو والاحتلال، وطال أمده ليتجاوز بمصائبه وويلاته ومآسيه ما أحدثه اجتياح المغول لمدينة بغداد، والذي على شدة أضراره التي روتها كتب التاريخ فإنها لم تصل إلى الحد الذي ألحقه الاحتلال من دمار شامل في عموم العراق امتدَّ إلى تهديد وحدته، ونهب ثرواته وتعريضه للاقتتال والاحتراب الطائفي والمذهبي، وفقد الأمن والاستقرار.

فمع تمكّن الاحتلال تمكنت الفوضى في جميع أنحاء العراق، وحملت الفوضى شر صنوف الاقتتال، والاعتقالات والاختطافات، والتفجيرات، وأعمال السلب والنهب، وتفشي الفقر والبطالة، وتوطن الأمراض الفتاكة والمستعصية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، واضطرار ملايين العراقيين للهجرة خارج العراق، ويات ما لا يقل عن أربعة ملايين منهم يبحثون في المهاجر عن الأمان ولقمة العيش بعد أن كانوا لا يعرفون للغربة باباً، ولا للشقاء سبيلاً.

فالفوضى التي حلت في ظل الاحتلال لم يعرف لها التاريخ مثيلاً، ومن المؤسف والمؤلم حقاً أن تحدث هذه الفوضى العارمة والمدمرة في عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد خلقت الفوضى طائفية مقبّية، وتسبب في تفجيرات، واغتيالات طالت المواطنين الأمنيين في دورهم، والمصلين في بيوت الله، والتلاميذ والطلاب في مدارسهم وجامعاتهم، والعاملين والموظفين في مؤسساتهم ومواقع عملهم، وعابري السبيل في طرقاتهم، ولم ينج منها طفل ولا شيخ ولا شارع ولا سوق. وياتت تتصدر نشرات الأخبار الدولية على مدار اليوم، تحمل للعالم حصد الأرواح البريئة، فيستقبلها وكأنه لا يقدر على فعل شيء، أو كأنه لا يعنيه من الأمر شيء، ولا يهتز له ضمير، سوى نفر حراً من الشخصيات الدولية، ومظاهرات مناهضة للاحتلال، هنا وهناك، وتنامي الاحتجاج في الوسط الأمريكي جراء ضحايا الحرب.

إنه ليس من اليسير تجاهل العلاقة بين الاحتلال، وانكسار الأمن والاستقرار وتفشي الفوضى العارمة. فقد كان للاحتلال دور بارز في حدوث الفوضى، وإشعال الطائفية، وإشعال الطائفية سواء في إقدامه على تسريح الجيش العراقي، أو في قيامه بتقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام، وتلوين الخارطة بثلاثة ألوان، واقتراح علم أزرق وأبيض، أو في تسببه بنشوء ميليشيات طائفية وحزبية أو في تسببه بتسلل

عناصر من القاعدة أو في طبيعة النظام السياسي الجديد الذي شكله بول بريمر المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة بدءاً بمجلس الحكم الانتقالي، وحل مؤسسات الدولة وعلى رأسها الجيش ومروراً بالانتخابات التأسيسية وصياغة وإقرار الدستور، واعتماد الفيدرالية نظاماً للحكم، ثم الانتخابات التشريعية، وتشكيل البرلمان، والمؤسسات السيادية التي تمت وسط رفض عام، أو في ما أصدره بول بريمر من قانون برقم 69، والخاص بتشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية عقب الانتخاب البرلمانية التي أجريت في شهر يناير 2005، وتشكل بموجبه نحو 268 حزباً سياسياً علاوة على 50 تجمعاً ومنظمة نسوية. حيث أفرزت الساحة الانتخابية أحزاباً ذات صبغة مذهبية وعرقية.

لقد أظهرت تلك المفردات والعناصر المكونة للنظام السياسي الجديد الذي نظر له بول بريمر على صورة غير سوية، سواء من ناحية المضمون الذي يتسم بالتناحر والتجاذب، وغلبة الحس الطائفي على أي ولايات أخرى، أو من الناحية الدستورية والمؤسسية، حيث جمعت هياكل الدولة ودستورها ونظامها السياسي بين أفكار متعارضة.

وعكست قيماً وأسساً غير متنسقة مع بعضها بعضاً، فجاءت المخرجات مزيجاً غير متجانس من الاتجاهات الفكرية، والمدارس القانونية، وأشكال النظم السياسية. ويمكن بسهولة التعرف على هذا الجمع من المتناقضات سواء من خلال بنود الدستور، أو بأستعراض تركيبة نظام الحكم ناهيك بالطبع عن الممارسة السياسية الفعلية من جانب أركان ومؤسسات الحكم.

لقد تشكل الوضع العراقي الراهن بكل إشكالاته وملبساته تحت وطأة كل من الدور المحوري للاحتلال في كل ما حدث، وطغيان الطائفية وما اتصل بها من تدخل إقليمي، فهما العاملان الأساسيان، والغالبان في تشكيل الوضع القائم في العراق، على ما عدهما من معايير وأسس للحياة العراقية بمختلف مجالاتها.

وفي العموم فقد ترتب على الاحتلال أمور كثيرة منها ما يلي:

على الصعيد الداخلي:

- إثارة الفوضى على نحو غير معهود ولا مسبوق في العراق ما أدى إلى فقدان الأمن والاستقرار، وخطأ الأوراق داخل العراق.
- تخصيص الطائفية من قبل مجلس الحكم وفق نسب مثيرة للفتنة الطائفية وتجذيرها، حددت للشيعنة 60% وللغرب السنة 20% وللأكراد 20%.
- تكوين فئة كبيرة من العملاء المتعاونين مع الحرس الثوري الإيراني والاستخبارات الإيرانية في بغداد.
- العنف المذهبي والمذابح على الهوية، واتساع عمليات الخطف والتفجيرات والاغتيالات، وإزهاق أرواح الأبرياء من المدنيين.

- ظهور الميليشيات التي تدربت خارج العراق لتقوم مقام الجيش والأمن المسرحين .
- ظهور ميليشيات أخرى .
- تسلل عناصر القاعدة إلى العراق.
- إفراز الساحة الانتخابية في العراق أحزاباً ذات صبغة مذهبية وعرقية.
- التقاء إرهاب الاحتلال ممثلاً بالشركات الأمنية الخاصة وجيش الاحتلال بالإرهاب الطائفي، بإرهاب القاعدة على تدمير الشعب العراقي وبيته التحتية.
- تكوين الحرس الوطني محل الجيش، والذي كان من المقرر ألا يتجاوز أربعين ألفاً، ثم أضحي قوامه حالياً 400 ألف. حيث تمّ بتشجيع من الإدارة الأمريكية ضم ميليشيات بدر وحزب الدعوة إلى الحرس الوطني والأجهزة الأمنية، والتي ترتب على وجودها تشكيل فرق الموت والاعتداءات الصارخة على الأمنين من غير الطائفة.
- استئراء الفساد في أجهزة النظام السياسي الجديد، والعبث بالمال العام.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية والتعليمية، والصحية، والاجتماعية.
- النزوح والهجرات الداخلية والخارجية بما فيها هجرة العقول والأدمغة خارج العراق.
- ترتب على حل الجيش العراقي وقوى الأمن، وكثير من موظفي النظام السابق ومعاناة الشعب العراقي من انتهاك أمنه، وتعرض وحدته الوطنية لأخطار الانقسام الطائفي والعراقي، وتهديد وحدة العراق.. والشعور العام كل ذلك إلى قيام المقاومة العراقية المناهضة للاحتلال، والوجود الأجنبي.
- بروز الوجود الإيراني في العراق كقوة إقليمية مجاورة لها حصتها في الاقتتال والصراع الدائر في العراق.

على الصعيد الخارجي

- تدويل الملف العراقي
- اختلال التوازن الإقليمي في منطقة الخليج، وتعريض أمن دول الخليج العربية للانكشاف، وتزايد مخاوفها من تنامي القوة الإيرانية وتحديث الأسلحة التقليدية الإيرانية، وتطورات الملف النووي الإيراني. وقيام دول الخليج العربية بعقد اتفاقيات شراء أسلحة ذات تكنولوجيا متقدمة لتعويض القصور في الموارد البشرية، ومن ذلك نشر نظم الدفاع ضد الصواريخ.. وتمثل دول مجلس التعاون مركز الثقل الرئيسي في سوق شراء السلاح في الشرق الأوسط.
- ظهور دول مجاورة تبحث عن وسيلة لدرء التهديد المنبعث من العراق.
- ظهور دول تحاول التأثير في سير الأحداث في العراق لتعظيم أرباحها السياسية.
- ظهور دول تقوم بتصفية حساباتها مع خصومها في الساحة العراقية، المفتوحة للعبة النار والقتل.

- ظهور دول تبحث عن وسائل لتهدئة الأوضاع، لاحتواء المشاكل السياسية المتصاعدة من دخان البنادق في العراق.
- تعاضم الاحتجاجات والمظاهرات المنددة بالاحتلال الأمريكي، والتي اتسع نطاقها في مختلف دول العالم، سواء داخل الولايات المتحدة، وأمام البيت الأبيض أو في الدول الأوروبية والأقطار العربية والإسلامية على حدّ سواء.

انحسار جدوى الاحتلال:

لقد استطاع الاحتلال أن يسقط النظام العراقي السابق، وأن يغيره بإعادة هيكلة أركان الدولة العراقية برمتها، ولكنه لم يستطع أن يحقق أهدافه المعلنة حول تمكين العراقيين من حكم أنفسهم ذاتياً، وإرساء النموذج الديمقراطي هناك، كما فشل مع استئراء العنف والانفلات الأمني، في تطوير الهدف الذي أعلنه ليشمل الحفاظ على الأمن وضبط الأوضاع، والمساعدة في رفع قدرة العراقيين على الإمساك بزمام الأمور أمنياً.

فعلى مدى الأربع السنوات الماضية لم يستطع الاحتلال الأمريكي أن يبرهن على صحة دعواه وصدق نواياه بتحقيق أيٍّ من هذه الأهداف المعلنة، ما يدل على أنها ليست أهدافاً حقيقية حتى تحرص الإدارة الأمريكية على تحقيقها بالفعل، ناهيك عما ترتب على الوجود الفاشل لجيش الاحتلال من ارتفاع مستمر في عدد القتلى وسط جنوده، وإنفاق ضخم أنك الخزينة الأمريكية في ما لا طائل من ورائه دفع بالرأي العام الأمريكي إلى الاحتجاجات وإعلان الاستياء العام والمطالبة بسحب الجيش من العراق، وتصدر ذلك لأجندة الكونجرس، ناهيك عن استمرار المظاهرات والاعتصامات وعلى نطاق واسع داخل الولايات المتحدة وفي عموم الدول الغربية. ولم يعد للإدارة الأمريكية من خيار سوى البحث عن أنسب المخارج لانسحاب قوات الاحتلال من العراق.

وباستثناء التياز الصدري وإيران وعدد من الدول العربية المطالبة بإنهاء الاحتلال، فقد جرى كذلك تبني الدعوة للانسحاب من داخل الولايات المتحدة، فالأوساط الأمريكية المتعددة كان الدافع الأساسي لموقفها هذا هو المصلحة الأمريكية وليست العراقية، وذلك جراء الخسائر البشرية المتزايدة التي يتكبدها الجيش الأمريكي بين صفوفه العاملة في العراق، ناهيك عن الانتكاسات المتتالية التي تحققها الاستراتيجية والخطط وغيرها من صيغ التعامل مع الملف العراقي الأمر الذي أفصحت عنه استطلاعات الرأي العام الأمريكي بتناقض رصيد الإدارة الأمريكية.

ونلاحظ ذلك في ما توصل إليه التقرير الشهير الذي أعدته لجنة بيكر – هاملتون في ديسمبر 2006م. من المطالبة بشدة لوضع جدول زمني للانسحاب كمتطلب

رئيسي للخروج من الأزمة الأمريكية في العراق، واكبتها تصاعد الضغوط الداخلية على إدارة بوش لاتخاذ قرار الانسحاب أو شك معها أن يتخذ الكونجرس قراراً بوقف تمويل نفقات الزيادة في أعداد القوات الأمريكية، وقد أدت الضغوط المستمرة إلى ظهور تلميحات وإشارات من قبل الإدارة في مطلع أغسطس 2007 حول إمكانية خفض القوات تدريجياً، ثم تحولت التلميحات إلى تصريحات أبرزها توصية قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال ديفيد بترايوس بأن يبدأ الانسحاب في ديسمبر 2007، وهو ما أكدته بوش في 14 سبتمبر 2007 بسحب 30 ألف جندي بحلول يوليو 2008، بيد أن بترايوس أكد في الوقت نفسه أن الانسحاب المبكر سيمثل كارثة في العراق، في إشارة إلى الفراغ والفضى المتوقع أن يسودا في العراق إذا خرجت كل القوات الأمريكية أو معظمها فجأة أو في القريب العاجل. لكن هذا يعكس في النهاية إقراراً أمريكياً بالانسحاب، وهو مترابط بالأمن والاستقرار الذي يفتح طريق الخروج أمام القوات الأمريكية.

وهناك تقرير مهم للاستخبارات الأمريكية، ويمثل آراء 16 مؤسسة استخباراتية أمريكية حول احتمالات الاستقرار في العراق، يقول التقرير في عنوانه: إن المصالحة السياسية خادعة.. ويشير أحد استنتاجات التقرير إلى ما يلي: "وعلى كل حال فإن مستوى العنف بشكل عام، بما في ذلك الهجمات والإصابات بين المدنيين، تبقى عالية؛ والمجموعات الطائفية العراقية تبقى غير متصالحة؛ والقاعدة في العراق تحتفظ بالقدرة على القيام بهجمات ذات سمعة عالية، وحتى هذا التاريخ فإن القادة السياسيين العراقيين لا يزالون غير قادرين على الحكم بفاعلية.. ويمضي التقرير قائلاً: إن مستوى التمرد والعنف الطائفي سيبقى عالياً، وستبقى الحكومة العراقية تكافح لتحقيق مصالحة على المستوى الوطني وتحسين الحكم".

ويقول أنتوني كوردسمان في أحد استنتاجات تقريره المعنون: التمرد [المقاومة] العراقي والعنف المدني: التطورات حتى أواخر آب/أغسطس 2007، والمشار إليه سابقاً: "ومع ذلك فإن القوات الأمنية [العراقية] لا تزال قليلة العدد، وقليلة الاستعداد ولا تزال تعج بالولاءات الطائفية".

ويذكر التقرير الذي قدمه المراقب العام للحسابات بشأن الأوضاع في العراق، جملة من الاستنتاجات في صفحة 13 جاء فيها: "حتى تاريخ 30 آب/أغسطس 2007، قامت الحكومة العراقية فقط بتحقيق ثلاثة من المعايير [بصورة كاملة] وأربعة منها بصورة جزئية، ولكنها لم تستجب لتحقيق 11 من مجموع 18 من المعايير التشريعية والأمنية والاقتصادية [التي حددها الكونغرس]. ولم تنفذ الحكومة العراقية الإلتزامات التي تعهدت بها ابتداء من حزيران/يونيو 2006 لتحقيق تقدم في الأمور التشريعية والأمنية والاقتصادية التي ستساعد في المصالحة الوطنية بين الأطراف المتقاتلة". وفي تقرير آخر من اللجنة المستقلة التي ألفها الكونغرس لتقييم أداء القوات في العراق، ورد أن: "القوات الأمنية العراقية لن تكون قادرة على تنفيذ

مسئولياتها الأمنية الأساسية بصورة مستقلة خلال فترة الـ 12 - 18 شهراً القادمة"، وبالنسبة إلى الشرطة الوطنية العراقية، يوصي التقرير بحلها، إذ يقول: "إن الشرطة الوطنية قد أثبتت أنها غير فاعلة عملياً، وأن الطائفية في هذه الوحدات تحد بصورة أساسية من قدراتها على توفير الأمن، وهذه القوة غير قابلة للاستمرار بشكلها الحالي". ويضيف التقرير: "إن الشرطة الوطنية يجب أن تُحل، ويُعاد تنظيمها تحت إمرة وزارة الداخلية تحت اسم مختلف، وأن تصبح منظمة أصغر وبمسؤوليات عالية التخصص.. إلخ".

أما بالنسبة للقوات الأمريكية التي من مسؤوليتها أن تفرض الأمن فقد بلغ عدد قتلاها حتى تاريخ 2007/9/17 (3773)، والجرحى حوالي (28) ألفاً، ونصفهم غير قادرين على العودة إلى الخدمة في القوات الأمريكية، وأكثر من ثلثهم مصابون بأمراض عقلية، كما ازدادت حالات الانتحار بينهم، وتجاوز عدد الذين فروا من الخدمة الـ 4000 جندي. ويواجه الجيش الأمريكي صعوبة في تطويع العدد اللازم من الجنود. والقوات الأمريكية غير قادرة على أن تدرب قوات عراقية كافية لتحل محلها. ويشير أحد التقارير إلى أن الوحدات العراقية من الجيش العراقي التي كانت قادرة على العمل منفردة، تراجع عددها، كما يفتقر الجيش العراقي الذي أنشأه الأمريكيان إلى السلاح.

مقترحات لإحلال السلام والأمن والاستقرار:

- أضحى العمل على إحلال الأمن والاستقرار في العراق ضرورة ملحة لا تحتمل التأخير، وتتطلب سرعة القيام بخطوات عملية جادة لإنهاء الاحتلال، وانسحاب قواته من العراق، يواكبها اتخاذ خطوات عملية جادة لتحسين الأوضاع الداخلية للعراق، وتحسين الوضع الأمني، وتطوير وتعديل العملية السياسية، وإنهاء الصراع الطائفي والعرقي، ومعالجة حالة التدهور الاقتصادي، والهيكل المؤسسية.

وهذا لن يتسنى تحقيقه إلا من خلال وجود قوة وطنية تكون متمكنة من فرض هيبة الدولة، وتسهيل عملية انسحاب القوات المحتلة، وهذا مالا يمكن الاضطلاع به إلا من خلال جيش العراق الوطني. فإعادة بناء هذا الجيش الذي سبق تسريحه إلا من ثبت عليه الإساءة، هو السبيل الأضمن لإحلال الأمن والاستقرار.. وليس ثمة مخاوف من إعادة بنائه إذا ما تم التعامل معه على حقيقة أنه جيش العراق الوطني، المتأسس منذ عام 1921، وأنه قد تم بناؤه على أساس مهني، لا طائفي ولا حزبي، وتناوب على قيادته عرب وأكراد، سنة وشيعة دونما حساسيات أو صراعات مذهبية أو طائفية. وقد بلغ قوام هذا الجيش مليوناً وخمسين ألف جندي وضابط، وجميع أفراده من مختلف مناطق العراق. وقد كان خطأ جسيماً حين تم تسريحه بجرة قلم فور احتلال العراق فهذا الجيش شأن جيوش العالم، يقسم أفراده اليمين لحماية الوطن وأمنه وقد عوقب بالتسريح، وعوقب قاداته بتعرضهم للمحاكمات التي لم يحاكم

غيرهم في دول ارتكبت جرائم في حق الإنسانية من مثل ما ارتكب على سبيل المثال في الحرب العالمية الثانية والتي ما زالت ويلاتها تلاحق الأجيال الجديدة في هيروشيما وناجازاكي.. فلم يكن قرار تسريح جيش وطني، أفراد من مختلف مناطق العراق، وكل منهم يعول في المتوسط أسرة من خمسة أفراد، ويشكلون في الإجمال ستة ملايين فرد، ليجدوا أنفسهم فجأة يعيشون دون رواتب وأموالهم المنقولة وغير المنقولة محجوزة من قبل مجلس الحكم حتى اليوم، ولم يتبق لديهم وقد سلبوا حقوقهم إلا ما بأيديهم من السلاح، في الوقت الذي يجدون فيه أمامهم ميليشيات مدربة ومدعومة من خارج العراق، وفرقاً للموت تعبت في المجتمع العراقي فساداً وتقتيلاً وخطفاً، وتشريداً، من حاربوا في الحرب العراقية-الإيرانية، وخاصة الطيارين وذوي الرتب العالية.

ومثل هذا الواقع الأليم الذي خلق الفوضى ونشر الرعب والدمار، وسلب الاستقرار والأمان، لن يعالج دون اتخاذ قرار حكيم بإعادة بناء الجيش العراقي الذي سبق تسريحه، فهو الذي سيعيد للدولة هيبتها ويسهل في الوقت ذاته عملية انسحاب قوات الاحتلال، وينهي حالة الفلتان الأمني، ويهيء لحياة مدنية وتطور للعملية السياسية.

وثمة طرح متقارب تحدث عنه بعض المفكرين العرب وكذا كتب حوله بعض المفكرين من الحزب الديمقراطي الأمريكي ممن كانوا أعضاء في الكونغرس، ويذهب هذا الطرح إلى القول بأن تسلم الولايات المتحدة الملف العراقي للأمم المتحدة، أي إلى مجلس الأمن، وأن يشكل مجلس الأمن حكومة عراقية مؤقتة انتقالية لمدة سنتين، وبصلاحيات تشريعية وتنفيذية كافية مع مجلس استشاري، والاستعانة بقوات عربية إسلامية، وخلال السنة الأشهر الأولى من المرحلة الانتقالية يعاد تكوين الجيش العراقي السابق، ومن ثم تنسحب هذه القوات بعد إعادة تكوين الجيش العراقي، وخلال الفترة الانتقالية في السنة الثانية يتم إعداد قانون للانتخابات، ويجري الانتخاب وبإشراف دولي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، وبالتالي فإن المجلس الذي سيتم انتخابه يضع دستوراً للعراق يعرض على الاستفتاء، ثم ينتخب رئيس الجمهورية، وبدء العملية السياسية بتشكيل حكومة جديدة بدل الحكومة الانتقالية، على ضوء الانتخابات، وإلغاء المحاصصة.

- يكون من المناسب وفي اتجاه تكريس الديموقراطية إلغاء قانون اجتثاث البعث، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين لم يرتكبوا جرماً يعاقب عليه القانون.
- من المهم أن يتم اتفاق إيراني أمريكي في موضوع العراق تتعهد فيه الإدارة الأمريكية من العراق مقابل عدم تدخل إيران بشؤونه.
- عاش الشعب العراقي عبر مختلف الحقب والعصور متجانساً، متداخل الأسر متصاهر الأنساب، منصهراً في بوتقة اجتماعية واحدة، ويؤلفون فيما بينهم وحدة وطنية، وتسيجاً اجتماعياً متجانساً، ولم يُعرف من الفوضى العارمة والفتنة

الطائفية الحمقاء والصراعات الدموية الواسعة إلا ما هو جار حالياً في ظل الاحتلال، الذي أفرز أحزاباً طائفية ومناطقية، وأحدث فلتاناً أمنياً، وتشكلت في ظله معمعة الفوضى التدميرية هو ذلك الصوت الجامع لكل العراقيين الذي ينبغي أن يصدح به كل عراقي: أنا الشعب.. أنا العراق.. بكل ما يحمله هذا النداء من دعوة إلى الأمن والأمان، والسلام والاستقرار، والانتماء إلى الوطن الواحد.

فوحدة الشعب العراقي، ووحدة ترابه الوطني، وسيادته على أرضه هي الوضع الطبيعي لعراق آمن ومستقر، وبه ينهي حالة التجاذب والتنافر والصراعات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالملف العراقي. وهنا يأتي دور الدول المجاورة للعراق، وجامعة الدول العربية، ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في العالم العربي وإفريقيا، وكل من يعينهم أمن واستقرار العراق والأمن الإقليمي، والشراكة الدولية لبحث آليات العملية التي تعيد للعراق وضعه الطبيعي عراقاً واحداً، وشعباً واحداً، ينعم بالأمن والاستقرار، ويعيد بناء دولة العراق على أسس ديمقراطية صحيحة، يشارك فيها المواطن العراقي في صنع القرار.

ويمكن لمجلس الرابطة أن يتقدم بمشروع بهذا الخصوص بين يدي قمة للفضاء العربي الإفريقي، تأخذ بنظر الاعتبار مختلف جوانب الحالة العراقية، وتتخذ إزاءها الحلول المناسبة لمعالجة هذه الحالة وإنهاء تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بما يحفظ للعراق وحدته واستقراره، ويحفظ للمنطقة أمنها وسلامها ويوفر على الجميع جهوداً هم أحوج إلى بذلها في تعزيز الأمن الإقليمي، وتحقيق التنمية الشاملة، وإقامة شراكة دولية على أسس سلمية.